قطر وتركيا
آفاق استثمارية واعدة

ملحق تصدره لوسيل

إصدار خاص بمناسبة ذكرى تأسيس الجمهورية التركية بالتعاون مع السفارة التركية بالدوحة

رئيس مجلس الإدارة
الدكتور خالد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني

رئيس التحرير
محمد حجي

مرابع الأجداد... أمانة
اليوم الوطني ١٨ ديسمبر

الأحد 25 ربيع الأول 1443 هـ - 31 أكتوبر 2021 | www.lusailnews.net lusail@lusailnews.qa | Sunday 31 October 2021

برعاية
QNB
AL SULAITI LAW FIRM السليطي للمحاماة والإستشارات القانونية

السفارة تحتفل بالذكرى 98 لتأسيس الجمهورية التركية.. كوكصو لـ لوسيل:

800 شركة قطرية وتركية تعمل في قطاعات متنوعة

احتفالية السفارة التركية بيوم الجمهورية

02

رجال أعمال:

اهتمام قطري كبير بالصناعات التكنولوجية التركية

نتطلع لإنشاء مشاريع صناعية تغذي السوق المحلية

03

افتتاح المكتب الاستثماري والمالي بمركز قطر للمال

أحمد بوراك: تركيا ملاذ آمن للمستثمرين القطريين

02

استقلال تركيا امتد لقرن من الزمان

الدوحة – لوسيل

يحتفل المواطنون الأتراك في 81 ولاية تركية، وخارج الوطن، في 29 تشرين الأول/أكتوبر بحدث هام يعد نقطة تحول في تاريخ تركيا، وهو عيد الجمهورية التركية الحديثة.

يتذكر الشعب التركي في هذا اليوم التاريخي، بافتخار واعتزاز نضال وبطولات من ساهموا في تحقيق الانتصار بحرب الاستقلال التي تمتلك ماضيا عريقا يمتد لقرن من الزمان، والتي امتدت لأربع سنوات قدم خلالها الأتراك آلاف الشهداء والجرحى، بين عام 1919 و1923، نتيجة سقوط الخلافة العثمانية العظمى إبان الحرب العالمية الأولى، واستيلاء دول الحلفاء الغربيين على الأراضي التركية.

وانتهت الحرب التي قادها الجيش التركي وعلى رأسه مصطفى كمال أتاتورك، باستقلال معظم أراضي الأناضول، ليعلن الأخير في 29 تشرين الأول/أكتوبر 1923 عن تأسيس الجمهورية التركية الحديثة، ليرسخ هذا اليوم كعيد وطني وعطلة مدفوعة الأجر.

ومن منطلق عبارة أتاتورك الشهيرة "السيادة ملك للأمة دون قيد أو شرط" رفض الأتراك جميع أشكال الوصاية وقدموا الغالي والنفيس من أجل حريتهم واستقلالهم وبناء دولتهم.

وبنيت الجمهورية على فلسفة حكم يرتكز على مبادئ (الديمقراطية، العلمانية، والعدالة الاجتماعية) كأساس للجمهورية التركية الحديثة. أولت مجالات التعليم والزراعة والصناعة أهمية خاصة في مرحلة بناء الجمهورية حيث بنيت المدارس والمصانع في أنحاء البلاد كافة .

ملحق تصدره لوسيل إصدار خاص بذكرى تاسيس الجمهورية التركية بالتعاون مع السفارة التركية بالدوحة

سفير الجمهورية التركية د. مصطفى كوكصو لـ لوسيل:

جهودنا متواصلة لتطوير العلاقات المشتركة

قال سعادة سفير الجمهورية التركية في الدوحة الدكتور مصطفى كوكصو، إنه تحت قيادة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وسمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير قطر، تعززت علاقة قوية بين البلدين تستند إلى «قانون الأخوة» بين حكومتي وشعبي البلدين. وأكد سعادة السفير كوكصو فى حوار لـ «لوسيل» أن تركيا وقطر شريكان استراتيجيان يتعاونان في العديد من القضايا على المستويات الثنائية والإقليمية والدولي، ولديهما علاقات تاريخية وثقافية عميقة إضافة للروابط الاقتصادية القوية التي تربط البلدين. لافتا إلى أن الدوحة وأنقرة تصطفان مع الحق والعدل الذي يحقق مصالح الشعوب وهو العامل المشترك في التوجهات والمواقف القطرية والتركية.

الدوحة – لوسيل

مشدداً على أن «تركيا وقطر دولتان شقيقتان، تربطهما روابط قوية للغاية. وإن روابط الصداقة هذه، تمنحنا الثقة والاستقرار لتعزيز هذه العلاقة بين بلدينا. ونحن نعلم ان استقرار قطر هو من استقرار تركيا، فكلما كانت قطر قوية ستكون تركيا قوية. ونحن على يقين ان قطر ستكون إلى جانبنا في الأوقات الصعبة، وكذلك تركيا».

تطوير العلاقات

وأضاف كوكصو «واجبي كسفير للجمهورية التركية لدى قطر، أن أقوم بكل ما في إمكانياتي وسلطاتي لتسهيل ودعم وتطوير العلاقات سياسيا، واقتصاديا، وتجاريا، واجتماعيا وفي كافة المجالات التي من شأنها تحقيق المصالح المشتركة لشعبي البلدين».

وأضاف «كوكصو» إن علاقات بلاده مع قطر بدأت في الانتعاش منذ تأسيس اللجنة الاستراتيجية التركية القطرية في 2014، واكتسبت زخما بسبب التضامن الوثيق الذي ظهر خلال محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 يوليو 2016، وبعد حصار قطر في 2017.

68 اتفاقية

وأكد السفير التركي أنه تم التوقيع على 68 اتفاقية و6 بيانات مشتركة بين قطر وتركيا حتى الآن، وأن هناك زيادة كبيرة في حجم التجارة الثنائية بين البلدين في السنوات الأخيرة.

وتابع: «بلغت صادرات تركيا إلى قطر بنهاية 2020، ما يزيد على مليار دولار أمريكي، كما أصبحت تركيا الدولة السابعة في قائمة أكثر الدول التي تستورد منها قطر».

وأشار «كوكصو» إلى تسارع الصادرات من تركيا إلى قطر خلال العام الجاري، حيث بلغت قيمتها 857 مليون دولار أمريكي في الفترة من يناير إلى يوليو الماضيين.

أما عن صادرات قطر إلى تركيا، فقد وصلت إلى أكثر من 300 مليون دولار أمريكي بنهاية عام 2020، كما صعدت حصة قطر من واردات تركيا في الفترة من 2017: 2020 إلى الضعف تقريبًا، وفق ما قاله السفير التركي.

وأردف: «هناك 619 شركة تركية تعمل في قطر بمختلف القطاعات، كما توجد 182 شركة قطرية تعمل في قطاعات واسعة بتركيا».

وسجلت استثمارات قطر المباشرة ارتفاعًا كبيرًا في تركيا، إذ بلغ إجمالي رصيد الاستثمار القطري في تركيا حتى نهاية عام 2020، 33,2 مليار دولار أمريكي.

ونوّه «كوكصو» إلى العلاقات الثنائية بين البنكين المركزيين في البلدين، حيث تم توقيع اتفاقيات المبادلة بينهما بحد أقصى 3 مليارات دولار أمريكي في عام 2018، ثم زادت إلى 15 مليار دولار أمريكي في عامي 2019 و2020.

تطورات الاقتصاد التركي

وقال السفير «مصطفى كوكصو»: إن أداء الاقتصاد التركي ظهر بشكل قوي مع رفع القيود المتعلقة بجائحة كورونا، كما نما الدخل القومي بنسبة 21,7 % في الربع الثاني من العام الجاري.

وأكد أن «تركيا أصبحت ثاني دولة ذات أعلى معدل نمو في العالم بعد المملكة المتحدة».

وأضاف: «تظهر المؤشرات الرئيسية أن النشاط الاقتصادي التركي استمر في الحفاظ على قوته في الربع الثالث من العام الجاري، مدعومًا بالطلب الأجنبي القوي». وأوضح «كوكصو» أنه في الآونة الأخيرة وصلت اتجاهات الاستثمار والتوظيف في الشركات التركية إلى مستويات عالية جدًا مقارنة بالسنوات السابقة، ويلاحظ أن التوظيف في الشركات يستمر في التحسن خلال الربع الثالث من العام الجاري.

الحساب الجاري

وتابع إنه من المتوقع أن يحقق رصيد الحساب الجاري في تركيا فائضًا في بقية العام؛ وذلك بدعم من الزيادة القوية في الصادرات وانتعاش قطاع السياحة.

التوقيع على 68 اتفاقية و6 بيانات مشتركة بين قطر وتركيا

وأشار سفير تركيا إلى أن «انتعاش الطلب السريع بسبب الزيادات الأخيرة في أسعار المواد الغذائية والواردات، والقيود المفروضة على العرض، أدى إلى زيادة التضخم في البلاد».

وأردف: «المتوقع أن تفقد العوامل المؤقتة التي تؤثر على توقعات التضخم تأثيرها على المدى القصير، ويدخل التضخم في اتجاه هبوطي في الربع الأخير من العام الجاري».

التعاون الاقتصادي بين قطر وتركيا

يرى السفير التركي أن مشروع «توسعة غاز الشمال» الذي بدأت فيه قطر مؤخرًا، والذي من المتوقع أن يصل إلى مستوى استثماري يقارب 29 مليار دولار أمريكي، هو أحد المجالات المهمة التي يمكن لدوائر الأعمال في قطر وتركيا التعاون فيها.

وقال إن «الشركات التركية ستستفيد على أفضل وجه من الخبرة العالمية التي اكتسبتها في بناء خطوط أنابيب النفط المهمة، جنبًا إلى جنب مع شركائها القطريين».

وقال «كوكصو»: «أرى أن الشركات التركية -ببنيتها التحتية الإنتاجية المتقدمة- يمكن أن تقدم مساهمة كبيرة إلى قطر، التي تعد من بين أهم منتجي الغاز الطبيعي المسال في العالم».

وأكد أن قطر -التي تهدف إلى زيادة دخلها من السياحة الرياضية- ستستفيد من الشركات والمهنيين الأتراك الذين اكتسبوا خبرة كبيرة للغاية في قطاع السياحة في الثلاثين عامًا الماضية.

وفي إطار سلامة الغذاء التي أصبحت أكثر أهمية مع ظهور جائحة كورونا، فقد أشار سفير تركيا إلى أن «تطوير التعاون في البحث بالمجالات التي تتطلب الزراعة دون مياه؛ سيسهم في تقليل الاعتماد على الغذاء، من خلال تطوير حلول طويلة الأجل». وأضاف: «في حين أن البحث والتطوير كان أحد الإنجازات المهمة في تركيا خلال السنوات الأخيرة، فقد حطمت 61 شركة ناشئة في تركيا رقمًا قياسيًا خلال الربع الأول من عام 2021، برأس مال إجمالي قدره 509 ملايين دولار أمريكي».

وفي ختام حواره، قال السفير التركي في الدوحة «مصطفى كوكصو»: إن مركز قطر المالي، الذي تأسس قبل 16 عامًا وأصبح أحد المراكز المالية الرائدة في المنطقة، يعتبر أحد أهم شركاء مركز إسطنبول المالي، والذي من المقرر أن يبدأ العمل معاً في القريب العاجل.

أحمد بوراك رئيس مكتب الاستثمار .. لـ لوسيل:

تركيا شريك تجاري مهم للدوحة وملاذ آمن للمستثمرين القطريين

الدوحة – لوسيل

أكد أحمد بوراك رئيس مكتب الاستثمار التابع لرئاسة الجمهورية ان تركيا لا تزال باقتصادها النابض بالحياة ملاذا آمنا لرجال الأعمال القطريين. يوجد في تركيا ما يقرب من 200 شركة قطرية، وقال ان مكتب الاستثمار هو المؤسسة الرسمية المعنية بترويج فرص الاستثمار في تركيا وهي، تابعة مباشرة لرئاسة الجمهورية التركية. لقد قمنا بتنفيذ أنشطتنا من خلال نهج المكتب الشامل للمستثمرين من خلال متابعة جميع العمليات المتعلقة بالاستثمارات. بصفتنا مكتب الاستثمار، فإننا نعمل مع مستثمرين قطريين لفترة طويلة جدًا. نحن على دراية بأولوياتهم وتوقعاتهم. نحن نتفهم استراتيجيات الاستثمار الخاصة بهم، ونقدم لهم مشاريع مخصصة للاستثمار. نقدم خدماتنا مع مستشارين ناطقين باللغة العربية في مكتبنا في مركز قطر المالي أو في تركيا. تقدم تركيا، التي تتمتع باقتصاد مرن وسريع النمو، سياسات ملائمة للأعمال التجارية وتجمع المواهب الرشيقة والوصول إلى الأسواق العالمية في حلقة الوصل بين أوروبا وآسيا وأفريقيا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر المستدام. أصبحت تركيا مركزًا إقليميًا متكاملًا مع سلاسل القيمة العالمية من حيث البحث والتطوير والتصميم والإنتاج والخدمات اللوجستية والإدارة للمستثمرين.

الشركات الناشئة

تتمثل إحدى المزايا الرئيسية لتركيا في وجود تجمع كبير للمواهب يقود النمو الاقتصادي وثقافة الشركات الناشئة المزدهرة. تتمتع تركيا بقدرات مختلفة في كل مدينة من مدنها البالغ عددها 81 مدينة وتوفر فرصًا وفيرة في مجموعة متنوعة من القطاعات. يمكننا القول أيضًا إن المستثمرين القطريين يستثمرون في قطاعات مختلفة مثل التكنولوجيا المالية والتصنيع والأنشطة العقارية ووسائل الإعلام والأغذية والمشروبات والبناء ومبيعات الجملة والتجزئة والسياحة والإقامة. في السنوات الماضية، تم الإعلان عن صفقات اندماج واستحواذ كبيرة في العديد من القطاعات من التكنولوجيا المالية إلى صناعة الألعاب، ومن التصنيع إلى الخدمات، ومن البنية التحتية إلى العقارات. على سبيل المثال، استحوذت Q-Terminals على ميناء تجاري في أنطاليا. استحوذ جهاز قطر للاستثمار على حصة من حصص IstinyePark و Borsa Istanbul. من ناحية أخرى، تتمتع تركيا بمجموعة كبيرة من المواهب تدفع النمو الاقتصادي وثقافة الشركات الناشئة المزدهرة. تعمل العديد من الشركات الواعدة الموجهة للتصدير والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا في تركيا على تنمية أعمالها بسرعة وتبحث عن شركاء في الأسهم لتوسيع أسواقها التصديرية. في الآونة الأخيرة، رأينا اهتمام المستثمرين القطريين بشركات التكنولوجيا التركية الناشئة. استثمر جهاز قطر للاستثمار في شركة Trendyol، وهي بقيمة 16,5 مليار دولار، في الجولة الأخيرة لاستثمارات الأسهم الخاصة في أغسطس. وفقًا للبنك المركزي لجمهورية تركيا، بلغ حجم مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر من قطر إلى تركيا 33 مليار دولار أمريكي، وهي ثاني أعلى قيمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الأسهم، اعتبارًا من نهاية ديسمبر 2020.

مزيد من الاستثمارات

اضاف: نحن سعداء بالاهتمام الوثيق لرجال الأعمال القطريين في تركيا ورغبتهم لمزيد من الاستثمار. في العقد الماضي، تم إحراز تقدم كبير وخاصة التحسينات الاقتصادية في العلاقات الثنائية بين رجال الأعمال القطريين والأتراك. بالطبع، من المستحيل عدم ذكر قادتنا أصحاب الرؤى الذين هم مهندسو هذا المشهد الإيجابي. أود أن أعرب عن احترامي وتقديري لسمو الأمير الشيخ تميم بن حمد آل ثاني وفخامة الرئيس رجب طيب أردوغان. أود أيضًا أن أشكر جميع المستثمرين القطريين الذين استثمروا في تركيا.

تطوير الشراكة

وردا على سؤال حول كيف تطوير الشركة بين القطاعين العام والخاص بين البلدين شدد ان قطر شريك تجاري واستثماري مهم لتركيا. في حين بلغ حجم التجارة بين البلدين حوالي 350 مليون دولار في عام 2010 قفز الى 1,6 مليار دولار في عام 2019. وعلى الرغم من تفشي الوباء، فقد سجل حجم التجارة ما يقرب من 1,3 مليار دولار في عام 2020. ونعمل على تشجيع وحماية الاستثمارات وتجنب الازدواج الضريبي. كما تعلمون، فقد تم الانتهاء من مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا وقطر. ستصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد اكتمال عمليات الموافقة الداخلية. بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، من المتوقع أن تزداد تجارتنا الثنائية بطريقة متوازنة وسريعة. لا تزال تركيا باقتصادها النابض بالحياة ملاذاً آمناً لرجال الأعمال القطريين. يوجد في تركيا ما يقرب من 200 شركة برأسمال قطري. قامت شركة الريان للاستثمار السياحي، البنك التجاري القطري، QNB، الديار القطرية، برزان القابضة، مايهولا، Qinvest، مجموعة beIN الإعلامية، جهاز قطر للاستثمار، QTerminals باستثمارات كبيرة في تركيا. بصفتنا مكتب الاستثمار، فإننا نولي أهمية كبيرة لتطوير العلاقات الاستراتيجية مع الشركاء القطريين من أجل تقديم فرص الاستثمار لرجال الأعمال في كلا البلدين. وقعنا مذكرة تفاهم مع وكالة تشجيع الاستثمار القطرية (IPAQ) لتشجيع ودعم الاستثمارات الثنائية بين البلدين. في ديسمبر الماضي، مع IPAQ، نشرنا «تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائي رفيع المستوى بين قطر وتركيا»، وهو حدث هام.

ملحق تصدره لوسيل
إصدار خاص بذكرى تاسيس الجمهورية التركية بالتعاون مع السفارة التركية بالدوحة

قطر وتركيا
آفاق استثمارية واعدة

رجال أعمال لـ لوسيل:

العلاقات القطرية التركية الاقتصادية والاستثمارية متميزة

أشاد عدد من رجال الأعمال في تصريحات للوسيل بالعلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بين قطر وتركيا ودعوا إلى ضرورة تعزيز الشراكات في كافة القطاعات بين البلدين بما يخدم اقتصاد البلدين والشعبين لاسيما وأن قطر تملك العديد من المناطق الحرة الصناعية وبنى تحتية متطورة وجاذبة ومناخ استثمارى متميز يمكن ان يساهم فى استقطاب العديد من الشركات التركية المتخصصة فى كافة القطاعات.

الدوحة – لوسيل

مبارك السليطى:

محكمة الاستثمار والتجارة تشكل حافزا إضافيا لرجال الأعمال

الحوافز القانونية تشمل تملك المستثمر لمشروعه كاملا

قال مبارك السليطى رئيس مجلس ادارة السليطى للمحاماة متحدثا حول التشريعات والقوانين الجاذبة والمنظمة للانشطة الاستثمارية والتجارية: لكل دولة مطلق الحرية في فرض القوانين والتشريعات التي تحفظ سيادتها واستقرارها واستقلالها الاقتصادي والسياسي، ولكننا الآن في زمن العولمة الاقتصادية، والتي تستدعي انفتاحاً على العالم أجمع من أجل الحفاظ على تنافسية الدول أو بقائها على الأقل في وضع يسمح لسكانها بأن يعيشوا حياة كريمة.

قال: لقد قامت دولة قطر بعمل التسهيلات القانونية والتحديثات اللازمة على التشريعات من أجل تحفيز المستثمرين الأجانب للقدوم إلى دولة قطر وممارسة أعمالهم فيها، فالفرص الواعدة في دولة قطر كثيرة وتستلزم بعض الحوافز لجذب المستثمرين، والحوافز القانونية لا تقتصر على إعطاء التراخيص بمزاولة النشاط وانما تمتد لتملك المستثمر بشكل تام لمشروعه وحريته في اتخاذ القرارات.

واضاف: صدر القانون رقم (1) لسنة 2019 الذي يتناول تنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي، وأبرز ما أقره هذا القانون هو إمكانية تملك المستثمر غير القطري ما نسبته 100% من المشروعات التي يؤسسها في قطر، بعد أن كانت النسبة تقتصر في القانون السابق على 49% فقط، إلا في بعض المجالات المحدودة، وبموافقة مجلس الوزراء. وبموجب القانون رقم (1) لسنة 2019 يمكن للمستثمر أن يتقدم بطلب لوزارة التجارة والصناعة لرفع مساهمته من 49% إلى 100%. وتقوم الإدارة المختصة بوزارة التجارة والصناعة بالبت في الطلب خلال خمسة عشر يوماً

من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة.

وقال السليطى: من التحديثات التي حصلت على التشريعات ومن شأنها جذب المستثمرين هي قانون رقم (21) لسنة 2017 والذي يقضي بتعديل بعض أحكام القانون رقم (34) لسنة 2005 بشأن المناطق الحرة الاستثمارية، حيث اشتملت التعديلات على عدم وجود قيود على جنسية رأس المال، وحرية اختيار الشكل القانوني للمشروع، وكذلك حرية تحديد أسعار المنتجات ونسبة الأرباح، بالإضافة إلى إعفاء الأصول الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج والصادرات والواردات من الضرائب وغيرها من الرسوم، كما تمنح المشروعات القائمة بالمناطق الحرة العديد من الضمانات من أبرزها عدم تقييد ملكيتها، ومنح حوافز ومزايا خاصة للمشروعات التي تعمل على زيادة نسبة المكون المحلي في منتجاتها والمشروعات التي تستثمر في مجالات الخدمات اللوجستية أو الاتصالات من بينها على سبيل المثال أسعار مخفضة أو تيسيرات في قيمة الطاقة المستخدمة. وتقديم كافة التسهيلات المطلوبة لإصدار الموافقات على التراخيص بإقامة المشروعات من إدارة هيئه المناطق الحرة وذلك توفيراً للوقت والجهد بالإضافة إلى توفير الأراضي المجهزة بالمرافق اللازمة لإقامة تلك المشروعات وفقاً للمساحات التي تتناسب وطبيعة كل مشروع فضلاً عن التيسيرات اللازمة بشأن تأشيرات الدخول للمستثمرين واستقدام العمالة المطلوبة لهذه المشروعات.

واضاف: من الحوافز القانونية التي صدرت مؤخراً والتي تشجع على الاستثمار في دولة قطر قانون رقم (21) لسنة 2021 الذي ينص على إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة، هذه المحكمة ستشكل حافزا إضافيا للمستثمرين، فهي ستساهم بشكل مباشر في زيادة شعور المستثمرين بأن البيئة الاستثمارية في دولة قطر آمنة ويوجد قانون ينظمها ويفصل في النزاعات الاستثمارية والتجارية.

أحمد الكواري:

ضرورة التعامل مع الشركات ذات المصداقية

أكد رجل الأعمال أحمد علي الكواري أن الفرص الاستثمارية فى تركيا فى كافة القطاعات واعدة لاسباب عديدة منها القرب الجغرافى الممتاز للدولة من الاسواق الخليجية والاوروبية مما يسهل عملية التواصل كما ان هبوط العملة التركية يسهل العمليات التجارية واضاف ان هناك فرصا كبيرة فى التعاون الصناعى مع تركيا مشددا على ضرورة التعامل مع الشركات المعروفة والقوية والتى لها مصداقية وأرضية صناعية قوية وسمعة طيبة وذات مهنية عالية مضيفا بان مجموعتهم تتعامل مع استشاريين ذوي ثقة كبيرة مما يمنحنا مزايا كبيرة والحصول على افضل المنتجات والمستوردات للسوق القطرى.

وتحدث الكوارى عن تجربة مجموعتهم فى الاستثمار فى تركيا وقال: تأسست Ece Ertunc Design في إسطنبول في عام 2017 كشركة للهندسة المعمارية الداخلية تعمل في مجالات التصميم والبناء.، ومنذ عام 2017، تقدم المؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية العديد من خدمات التجديد والتصميم والاستشارات والبناء، خاصة للفنادق والمكاتب والمشاريع السكنية في تركيا وقطر. وفي إطار هذا التعاون، تقوم المؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية بتصميم واستشارات وتنفيذ مشاريع الشركات القطرية في اسطنبول والدوحة. بالإضافة إلى ذلك، تنسق المؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية العمليات

اللوجستية لمختلف المشتريات التي تقوم بها هذه الشركات في تركيا وتقوم بالتصدير.

ومن بين هذه المنتجات المصدرة منتجات البناء والتصميم مثل الأثاث والسيراميك وورق الحائط والباركيه والرخام، بالإضافة إلى منتجات النسيج الصناعي المختلفة وطلبات الفنادق.

وقال: يهدف هذا التعاون المستمر منذ عام 2019 إلى زيادة حجم التجارة على مر السنين ليصبح أحد العناصر المهمة لجسر الصداقة بين تركيا وقطر.

جاسم الشيراوي:

قطر وتركيا.. قوة اقتصادية متناغمة

أكد المهندس جاسم محمد حمد الشيراوي، رئيس مجلس إدارة مجموعة الشيراوي ان العلاقات بين دولة قطر وجمهورية تركيا متميزة وشهدت تقدما ملحوظا في السنوات الأخيرة بكافة المجالات، مدعومة بالتقارب الفكري بين قيادات البلدين والقيم المشتركة، الأمر الذي ساهم في توطيد هذه العلاقات بشكل كبير، والدخول في شراكات إستراتيجية وتعاون مشترك في العديد من القضايا على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية، وهو ما لعب دورا رئيسيا بتطوير هذه العلاقات وجعل من البلدين قوة اقتصادية متناغمة، تعمل على تحقيق أعلى مستويات التكامل الاقتصادي.

وتوطدت العلاقات القوية بشكل كبير في الأعوام الماضية بين البلدين الشقيقين، وتشير التقارير إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين نما بشكل بارز في العام الماضي محققاً 1,91 مليار دولار أمريكي بالعام 2020، ليجعل من تركيا واحدة من أكثر الدول الجاذبة للاستثمارات القطرية، والتي تتوزع على قطاعات مختلفة.

وقال: الاستثمارات القطرية لم تقف عند مجال محدد أو قطاع بعينه، فقد تمت بصورة استثمارات مباشرة ومبادلات تجارية واتفاقيات تعاون متنوعة،

ناصر الأنصاري:

توسيع الشراكة بين القطاع الخاص في البلدين

وصف رجل الأعمال المهندس ناصر الانصاري رئيس مجلس ادارة شركة جست ريل استايت الرائدة في تقديم الخدمات العقارية العلاقات القطرية التركية بانها علاقات استراتيجية وطويلة الامد. وتتسم بالخصوصية والتميز وقال ان هناك اتفاقيات عديدة ومتنوعة يجري تنفيذها، مشيرا لحجم النمو الكبير في الاستثمارات المتنوعة والودائع القطرية القائمة في تركيا، اضافة للاستثمارات الكبيرة للمستثمر القطري في تركيا خاصة في المجالات العقارية والزراعية والفنادق والسياحة، ولكنه شدد على ضرورة الاستفادة من الشركات والخبرات التركية في انشاء صناعات متنوعة، وعبور الشركات التركية لمحطة العمل في المقاولات وانشاء صناعات صغيرة ومتوسطة تدعم السوق المحلي وبرنامج التصدير للخارج.

واعرب في هذا الخصوص عن امله في ان تشهد الفترة المقبلة اتجاه الشركات التركية العاملة في قطر وغيرها الى قيام صناعات، خاصة الصناعات التكنولوجية التي تعتمد على الطاقة، وذلك من خلال انشاء افرع لتلك الشركات التركية بالشراكة مع القطاع الخاص او العام القطري. وقال ان الوقت قد حان الان للتنوع في الاستثمارات القطرية التركية من كلا الجانبين بعيدا عن الاستثمارات في القطاع العقاري، داعيا في هذا الصدد رؤوس الاموال التركية الى عقد صفقات لانشاء صناعات صغيرة ومتوسطة بالاستفادة من الميزات كموقع قطر الجغرافي والامكانات العالمية لميناء حمد والفرص التي تمنحها المناطق

الحرة والاقتصادية. وحول الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البلدين اوضح ان الشراكة بين القطاعين الخاص خاصة محدودة وينتظر ان تتوسع في القريب من خلال فرص استثمارية حقيقية. وقال ان امام المستثمر القطري ان يستفيد من الخبرات التركية لتوسيع استثماراته وبناء صناعات متنوعة داخل الدولة وخارجها مستقبلا للقدرات القطرية وخبراتها في الترويج والاتصال مع العالم الخارجي، خاصة في دول أفريقيا وآسيا.

راشد العذبة:

ندعو لمزيد من الشراكة بين رجال الأعمال

قال رجل الاعمال السيد راشد بن حمد العذبة النائب الثاني لرئيس غرفة قطر ان العلاقات القطرية التركية تعمقت في ظل التوجيهات السامية لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى وأخيه فخامة الرئيس رجب طيب اردوغان رئيس جمهورية تركيا. وقال العذبة ان قطر تتمتع بمناخ اقتصادى وسياسي مستقر، وتمثل بالتالي بيئة جاذبة للاستثمار بما تمتلكه من ثروات طبيعية في العديد من المجالات الاستثمارية، فضلا عن الامتيازات التي توفرها لغير القطريين وبحسب التقارير العالمية تأتي قطر في مراتب متقدمة جدا في الحرص على تسهيل العديد من القوانين المشجعة التي تزيد من فرص الاستثمار الاجنبي لجذب الاستثمار وفي سهولة ممارسة الاعمال والحصول على تراخيص البناء والضرائب، مشيرا للنمو الكبير التي شهدته الاستثمارات التركية في قطر خلال السنوات الاخيرة بناء على تلك الميزات، اذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال الاربع سنوات الماضية تقريبا نحو 21,5 مليار ريال وبلغت قيمة الصادرات القطرية الى تركيا نحو 9,18 مليار ريال بينما بلغت الواردات التركية نحو 12,28 مليار ريال ليسجل الفائض التجاري بين البلدين 3,1 مليار ريال تقريبا. وقال ان تركيا اصبحت من اكثر الدول استقطابا لرأس المال القطري.

عارف الشمري:

نتطلع لإنشاء مشاريع صناعية تغذي السوق

أكد رجل الاعمال السيد عارف الشمري على عمق العلاقات القطرية التركية، خاصة في المجالات الاقتصادية. واصفا العلاقات القطرية التركية بانها متميزة وتتسم بالخصوصية عبرت عنها التدفقات الاستثمارية بين البلدين. وقال ان الزيارات المتبادلة والمباحثات الثنائية التي شهدتها العلاقات في الاونة الاخيرة قد عززت من الروابط بين البلدين وعلى رأس تلك اللقاءات الزيارة التي قام بها حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى الى تركيا والاتفاقيات العديدة التي تم توقيعها خلال تلك الزيارة في كافة المجالات ويجري تنفيذها الان بكل دقة، حيث تم توقيع اكثر من 52 اتفاقية في شتى المجالات منذ تأسيس اللجنة الاستراتيجية المشتركة. وقال الشمري ان الفترة المقبلة ستشهد شراكات واسعة بين القطاع الخاص القطري والتركي لتنفيذ عدد من المشاريع في قطر شجع لذلك القوانين الاستثمارية المرنة والامتيازات العديدة في المنطقة الحرة والاقتصادية، حيث يمكن لغير القطريين الاستثمار في اي قطاع اقتصادي بنسبة 100% من رأس المال وتملك ما لا يزيد عن 49% من رأس المال في الشركات القطرية المدرجة في البورصة. وقال ان الاستراتيجية للمرحلة القادمة تتطلع لانشاء استثمارات صناعية تغذي السوق المحلي ثم تصديرها لدول الجوار او الاسواق الخارجية في افريقيا وشرق اسيا بالاستفادة من الموقع الجغرافي والعلاقات المميزة لقطر مع كافة الدول وقدرتها على الترويج والتسويق، فضلا عن المميزات

في ميناء حمد ومطار حمد الدوليين. وقال ان الفرص الاستثمارية الواسعة التي تتيحها قطر للمستثمر الاجنبي تشمل العديد من القطاعات من بينها الصناعات التحويلية والبتروكيماوية والسياحة وغيرها، مشيرا لاستثمارات القطاع الخاص القطري في مناطق مختلفة من تركيا في مجال الزراعة والسياحة.

ودعا القطاع الخاص في البلدين الى اقامة مشاريع مشتركة بالاستفادة من الميزات المتوفرة في كلا البلدين لاقامة مشاريع مثل الطاقة والمنتجات الكيماوية والبتروكيماوية والاغذية والزراعة والسياحة والعقارات اضافة لانشطة البناء والمقاولات.

الخاطر:

ضرورة توسيع مجالات الشراكات

أكد رجل الأعمال عبد الله عبد العزيز الخاطر ان علاقات قطر وتركيا استراتيجية وقوية وعميقة وتربطنا بها الثقافة والتاريخ والهموم المشتركة وتسير فى خطى سريعه لتطوير تلك العلاقات فى كافة المجالات وقطر تملك الكثير من الخبرات والقدرة على الاستثمار فى قطاعات مختلفة وارى بان مناخ وفرص الاستثمار فى تركيا مناسب جدا لقطر حكومة وقطاعا خاصا لاسيما وان هناك العديد من القطاعت الواعدة التى يمكن الاستثمار فيها من قبل الصندوق السيادي القطري والمستثمرين القطريين فى اطار دعم خطط تنويع الاستثمارات والاقتصاد.

وقال الخاطر: القطاع العقارى فى تركيا يعتبر من القطاعات الاستثمارية النشطة التي تملك فرصا وامكانيات كبيرة لاسيما فى قطاع المقاولات والمطورين فى عدة مناطق متنوعة و فى قطاع الضيافة الواعد والقطاع الطبى الذى تملك فيه تركيا امكانيات كبيرة وفى الصناعات الغذائية والدفاعية والالكترونية ويمكن ان تستفيد منها شركة «برزان « فى توطين هذه الصناعات.

واضاف: تعتبر تركيا وجهة استثمارية واعدة وهى ايضا قريبة جغرافيا ويملك البلدان رؤية واستراتيجية سياسية مشتركة فى الكثير من القضايا الدولية السياسية والاقتصادية والامنية والعربية والاسلامية

وقال: ان الاقتصاد التركى يتمتع بالعديد من المزايا والقيمة المضافة العالية التى تسهل انسياب الاستثمارات دون عوائق مؤكدا بان القطاع الصناعى التركى يعتبر من القطاعات الواعدة والجاذبة وقد حققت انقرة العديد من النجاحات.

ملحق تصدره لوسيل
إصدار خاص بذكرى تاسيس الجمهورية التركية بالتعاون مع السفارة التركية بالدوحة

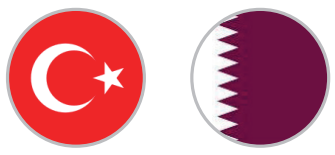

قطر وتركيا
آفاق استثمارية واعدة

اتجاهات الاقتصاد التركي

أردوغان: اقتصادنا سيكون ضمن أكبر 10 اقتصادات في العالم

الدوحة – لوسيل

أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن بلاده ستحقق عاجلا أم آجلا هدفها المتمثل في الدخول ضمن أكبر 10 اقتصادات في العالم.

جاء ذلك خلال مشاركته في اجتماع حزبي بولاية أسكي شهير شمال غربي البلاد.

وقال أردوغان: «عاجلا أم آجلا سنحقق هدفنا في جعل بلادنا ضمن أكبر 10 اقتصادات في العالم، ولتحقيق ذلك، سنواصل العمل بنفس الوتيرة دون أي تباطؤ»وأضاف: «مثلما تغلبنا بسهولة على جميع المشاكل خلال 19 عاما، سنصل ببلادنا إلى بر الأمان في العام 2023، الذي سنحتفل فيه بالذكرى المئوية لجمهوريتنا ورفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي لتركيا إلى 9 % من 5,8 % في تقريره الأخير حول آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر 2021».

وأكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أن بلاده ستحقق عاجلا أم آجلا هدفها المتمثل في الدخول ضمن أكبر 10 اقتصادات في العالم.

وبالرغم من افتقارها إلى إنتاج النفط والغاز الطبيعي أو حتى المعادن الثمينة، حقق الاقتصاد التركي، خلال السنوات الأخيرة أرقاماً قياسية في النمو والصادرات والتطور المستمر في الصناعات الدفاعية.

وفي تقرير لها، رصدت شبكة الجزيرة، أبرز مظاهر القوة التي يتمتع بها الاقتصاد التركي، إلى جانب نقاط الضعف التي تعاني منها.

وبحسب التقرير فإن أهم ما يميز الاقتصاد التركي أنه اقتصاد متنوع، حيث يضم الناتج المحلي الإجمالي لتركيا مساهمة ملموسة لقطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والتجارة وباقي مكونات قطاع الخدمات، فنجد أن الاقتصاد التركي قد بلغ عام 2020 نحو 5,05 تريليون ليرة، وبما يعادل 720 مليار دولار، وذلك وفق أرقام قاعدة بيانات البنك الدولي.

قاعدة إنتاجية قوية

ويتميز الاقتصاد التركي كذلك بوجود قاعدة إنتاجية قوية تمكنه من تحقيق معدلات نمو عالية مقارنة بالعديد من الدول الأخرى، ففي عام 2020 - الذي سيطرت فيه جائحة فيروس كورونا على اقتصاديات العالم - تراجعت معدلات النمو إلا في عدد محدود من الدول كان من بينها تركيا التي حققت معدل نمو إيجابي بلغ 1,8 %.

وتحقق القاعدة الإنتاجية القوية والمرنة لتركيا ميزة كبيرة، من الناحية الاقتصادية، حيث تتم الاستفادة من انخفاض قيمة العملة المحلية بشكل لافت للنظر، وتحويل المشكلة إلى فرصة، حيث يلاحظ منذ تراجع قيمة العملة المحلية على مدار السنوات

أرقام قياسية في النمو والصادرات والتطور المستمر في الصناعات الدفاعية

الماضية أن الصادرات السلعية تحقق تقدما ملحوظا، فقد تجاوزت الصادرات السلعية لتركيا حاجز الـ200 مليار دولار سنويا، حيث بلغت في سبتمبر 2021 نحو 211 مليار دولار على أساس سنوي.

نهضة تكنولوجية

وتشهد تركيا نهضة تكنولوجية في قطاع التسليح أدت إلى زيادة صادراتها خلال السنوات الخمس الماضية بنسبة 30 %، وانخفضت وارداتها من التسليح بنسبة 59 %، وذلك حسب تقدير «معهد ستوكهولم» للسلام، ويعتمد الاقتصاد التركي بشكل رئيسي على القوى البشرية الذاتية، حيث يزيد عدد السكان على 84 مليون نسمة.

قضية الطاقة

تعد قضية الطاقة واحدة من القضايا المؤرقة للاقتصاد التركي، حيث تعتمد البلاد على استيراد احتياجاتها من النفط بنسبة كبيرة تقدر في بعض الأحيان بنحو 90 %، وهو ما جعلها تتجه لتشجيع توليد الطاقة من المصادر الأخرى للطاقة (الشمسية، والحرارية، والرياح، والنووية)، ومؤخرا تم الإعلان عن اكتشاف كميات من الغاز الطبيعي في بعض حقول البحر الأسود، وهي كميات تصل لتغطية احتياجات البلاد لنحو 8 سنوات، ومن هنا وجدنا تركيا حريصة على حقوقها في منطقة غاز شرق المتوسط، وكذلك حقوق قبرص التركية.

ومن النقاط التي يجب تدارسها ومعالجة آثارها اعتماد القطاع الخاص على التمويل الخارجي بشكل كبير، ففي الوقت الذي نجد فيه قيمة الدين الخارجي للبلاد تصل إلى 440 مليار دولار، وفق أرقام قاعدة بيانات البنك الدولي عن عام 2019، فإن القطاع الخاص يستحوذ على نحو 65 % من هذه الديون، ومما يزيد من هذه الإشكالية، أن القطاع الخاص لديه حصة ضاغطة في ملف الديون، من حيث اعتماده على الديون قصيرة الأجل، وهو ما يخلق ضغوطا مستمرة وسريعة في الطلب على الدولار.

ولوحظ مؤخرا أن قرارات السياسة النقدية فيما يتعلق بسعر الفائدة، أحدثت ارتباكا في السوق، سواء فيما يتعلق برفع سعر الفائدة أو انخفاضها، وإن كانت الأمور على مدار الشهور الستة الأخيرة أكثر استقرارا، حيث حافظ البنك المركزي على سعر صرف عند 19 %، ولم يخفض هذا السعر إلا خلال سبتمبر الماضي بنحو 1 %، ليصبح سعر الفائدة 18 %.

نمو جيد رغم التحديات

وفي سياق متصل، أشاد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بأداء اقتصاد بلاده بالرغم من تحديات الوباء، مبيناً أنه كان ضمن قائمة الدول الأكثر نموا ضمن بلدان مجموعة العشرين التي تضم كبرى اقتصادات العالم، خلال العام الفائت.

وأكد في كلمة له خلال المؤتمر المالي الإقليمي، حرصهم على مواصلة النمو الاقتصادي، خلال العام الحالي أيضاً، لافتاً إلى نمو اقتصاد بلاده 21,7 بالمائة في الربع الثاني من 2021.

بعائد 23 مليار دولار

تركيا تخطط لاستقبال 34 مليون سائح العام الجاري

أعلن مسؤول في وزارة السياحة والثقافة التركية عن توقعات باستقبال البلاد 34 مليون سائح أجنبي، بعوائد تصل إلى 23 مليار دولار، خلال الموسم السياحي لعام 2021.

جاء ذلك على لسان نائب وزير الثقافة والسياحة نادر ألب أصلان، في تصريحات خاصة للأناضول.

وقال ألب أصلان، إن قطاع السياحة في جميع البلدان، تأثر سلبياً بشكل كبير جراء جائحة كورونا.

وأضاف، نتوقع عودة القطاع السياحي في تركيا إلى نشاطه مجدداً مع بداية الموسم في أبريل/نيسان المقبل، بفضل التدابير الصحية الصارمة و برنامج «شهادة السياحة الآمنة»، الذي تطبقه الحكومة.

وبموجب برنامج «السياحة الآمنة» تقوم وزارة الصحة التركية بالتعاون مع وزارات الخارجية والداخلية والسياحة ومؤسسات دولية متخصصة، بمنح شهادات تؤكد التزام الفنادق والمطاعم والمنتجعات بمعايير السلامة من انتشار كورونا.

وبين ألب أصلان، أن بلاده تتوقع استضافة 34 مليون زائر أجنبي في عام 2021.

وأشار إلى أن دخل تركيا من السياحة في عام 2020، بلغ 12,5 مليار دولار، مضيفا: «نعمل على أن يصل الدخل إلى 23 مليار دولار، في 2021».

وأوضح ألب أصلان، أن تركيا أصبحت الخيار الأول للسياح من ألمانيا وأوكرانيا وبولندا وبريطانيا وهولندا، بالإضافة إلى روسيا، نظراً لما تتمتع به من بنية تحتية قوية وخدمة فندقية متميزة.

وعملت وزارة الثقافة والسياحة، بالتعاون مع وزارة الصحة، على توفير التدابير اللازمة على مستوى المطارات والاستقبال والإقامة وجميع المرافق المدرجة في برامج الزيارات.

فيما توقع بيرول أقمان، عضو مجلس إدارة الوكالة التركية لترويج وتطوير السياحة، وأضاف في حديث صحفي أن تركيا اكتسبت ثقة السياح الأجانب بفضل التدابير المتخذة بشأن السياحة الآمنة إثر تفشي فيروس كورونا حول العالم.

وأشار إلى بدء توافد السياح إلى تركيا مجددا من أنحاء العالم بعد انقطاع بسبب جائحة كورونا.

وذكر أنه لولا التدابير المتخذة لما جاء السياح الأوروبيون، مشيرا إلى أن ولاية أنطاليا (جنوب) يحط فيها نحو 50 ألف سائح يوميا في الوقت الراهن.

وأوضح أن 90 بالمئة من فنادق أنطاليا فتحت أبوابها مجددا مع عودة السياح.

وبلغ عدد السياح الذين زاروا تركيا، خلال الربع الأول من العام الجاري نحو 2,7 مليون.

وبينت احصائيات بان مليونا و953 ألفا و86 شخصا من الوافدين هم سياح أجانب، والبقية مواطنون مقيمون في الخارج.

وجاء السياح الروس في مقدمة الأجانب الذين توافدوا إلى تركيا خلال الفترة المذكورة، بـ 395 ألف سائح، تلاهم الإيرانيون بـ 152 ألفا، ثم الألمان بـ 130 ألفا.

وأضاف أن عائدات السياحة التركية في الربع الأول من العام الحالي بلغت مليارين و452 مليون دولار.

وأوضح أن معدل إنفاق السائح الواحد خلال الليلة الواحدة 56 دولارا، وخلال تواجده في تركيا 943 دولارا.

ويستثنى السياح الأجانب من كافة تدابير الحظر، في حين أنها تطبق على كافة المواطنين والأجانب المقيمين الخاضعين للحماية المؤقتة في تركيا.

ملحق تصدره لوسيل
إصدار خاص بذكرى تاسيس الجمهورية التركية بالتعاون مع السفارة التركية بالدوحة

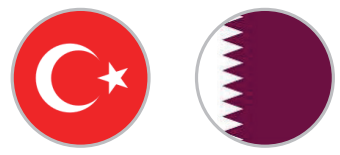

قطر وتركيا
آفاق استثمارية واعدة

مجموعة QNB سجل حافل بالنجاحات والجوائز

الدوحة – لوسيل

حصلت مجموعة QNB على العديد من أرقى الجوائز والألقاب التي حصدها على الصعيدين الإقليمي والدولي من كبرى المؤسسات والإصدارات المالية العالمية الرائدة نتيجة لمتانة مركزها المالي وتوسعها الدولي المتنامي، مدعومة بجودة وتنوع الخدمات والمنتجات التي تقدمها، حيث حصلت خلال العام الجاري على العديد من الجوائز المرموقة من بينها جائزتا أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة في الشرق الأوسط وقطر وأفضل أمين حفظ فرعي للاستثمار في قطر من «غلوبال فايننس» وجائزة التميز في تقديم التمويل المستدام في الأسواق الناشئة في منطقة الشرق الأوسط 2021 وجائزة الريادة والتميز في إصدار السندات الخضراء في منطقة الشرق الأوسط 2021 من «غلوبال فايننس».

QNB يتصدر قائمة أفضل 1000 بنك عالمي

كما تصدر QNB قائمة التصنيف العالمي من مجلة «ذا بانكر» لـ «أفضل 1000 بنك في العالم» وذلك بحصوله على المركز الأول في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

وحصل QNB على المركز الأول في قطر والمنطقة بحسب إجمالي الأصول الذي ارتفع بنسبة 9% ليبلغ 282 مليار دولار منذ ديسمبر العام الماضي، مما ممكنه من الحصول على المركز الـ 79 عالميا في القائمة. وقد جاء تصنيف المجموعة بعد تقييم كل نقاط القوة والضعف لدى كل بنك من خلال ثمانية مؤشرات أداء رئيسية وهي: النمو والربحية والكفاءة التشغيلية وعائد المخاطر والأمان والسيولة وجودة الأصول والرافعة المالية. والجدير بالذكر أن المؤشرات الثمانية متساوية القياس ومجهزة لتقييم ومقارنة أداء كل البنوك.

وكانت مجموعة QNB قد سجلت إنجازاً تاريخياً في العام الماضي بحصولها على لقب أول مؤسسة مالية يتجاوز إجمالي موجوداتها حاجز التريليون ريال قطري في تاريخ منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، مما أكد جهود المجموعة على تحقيق رؤيتها بأن تصبح أحد البنوك الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب شرق آسيا.

كما نال QNB لقب «أفضل بنك لتمويل التجارة الخارجية في قطر» من مجلة غلوبال ترايد ريفيو، كجزء من جوائز المجلة للتميز في التجارة للعام 2021. و أحرز المركز الأول أقوى 50 مصرفاً في الشرق الأوسط والمركز الثاني في تصنيف فوربس الشرق الأوسط لـ«أقوى 100 شركة في الشرق الأوسط لعام 2021».

وأحرزت المجموعة جائزة «الريادة في سوق السندات الخضراء في قطر» في النسخة السادسة من جوائز سندات المناخ التي تمنحها سنوياً مبادرة سندات المناخ تقديراً للمؤسسات الرائدة في سوق السندات الخضراء لدعم المشاريع المتعلقة بالمناخ والبيئة.

وحصلت المجموعة أيضاً على سبع جوائز مرموقة عن أدائها المتميز في مجال الخدمات المصرفية الخاصة من مجلة «يوروموني» وهي: «أفضل الخدمات المصرفية الخاصة» و» أفضل الخدمات الاستشارية» و» أفضل الخدمات المخصصة للعملاء ذوي الثروات» و»أفضل إدارة لمحفظة سندات الدخل الثابت» و»أفضل الاستثمارات العقارية» و»أفضل استثمارات الأسهم الخاصة».

QNB العلامة المصرفية الأعلى قيمة في المنطقة

بفضل استمرار أدائها المالي القوي وتعزيز توسعها في أكبر الأسواق المالية على الصعيد الدولي، حافظت مجموعة QNBعلى لقب العلامة التجارية المصرفية الأعلى قيمة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا بقيمة 6,107 مليار دولار أمريكي وفقاً للتقييم السنوي الصادر عن وكالة «براند فايننس». وقد احتلت علامة QNB التجارية المركز 48 ضمن أفضل 500 علامة تجارية مصرفية حول العالم، متقدمة بذلك عن العام الماضي الذي احتلت فيه المرتبة 52، كما احتلت المجموعة المركز 321 بعد أن كانت 344 في 2020 معززة بذلك مكانتها ضمن قائمة ذا بانكر لأفضل 500 علامة تجارية عالميا. وتأكيدًا على استراتيجيته الفعالة لتعزيز قيمة العلامة التجارية للمجموعة، أطلق QNB مجموعة متكاملة من المبادرات الرائدة التي مكنته من بناء محفظة قوية، مثبتاً بذلك نجاحه في مواجهة التحديات العالمية غير المسبوقة التي فرضتها جائحة كوفيد -19. كما حرصت العلامة التجارية لمجموعة QNB على اتباع نهج يهدف لتعزيز الوعي واتخاذ الاحتياطات اللازمة للتخفيف من حدة آثار الجائحة. وتسعى مجموعة QNB إلى أن تعزز مكانتها كأحد البنوك الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب شرق آسيا ،إضافة إلى تعزيز تواجدها في أهم الأسواق ذات التنافسية العالية.

تعزيز الاستدامة استراتيجية شاملة للاستدامة

في عام 2017 ، أطلقت مجموعة QNB استراتيجية شاملة للاستدامة في مجموعة QNB تتضمن كافة قطاعات المجموعة. وقد وضعت استراتيجيتها بما يتماشى مع أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 ، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومعايير الاستدامة التي وضعتها بورصة قطر. ومنذ إطلاق الاستراتيجية، طورت المجموعة على نحو مستمر الطريقة التي تدمج بها معايير الاستدامة في أنشطتها التمويلية.

وفي هذا الإطار، أطلقت المجموعة عدداً كبيراً من المبادرات لتقليل تأثيرنا على البيئة وقدمت الدعم للمجتمعات التي تعمل بها كما عززت إطار إدارة المخاطر وعززت مستوى الشفافية في ممارسات الحوكمة، مما ساهم في ضمان أداء أعمالها بأسلوب مسؤول يدعم مكانة مجموعة QNB باعتبارها البنك الأول في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا بجميع المقاييس المالية الرئيسية.

نهج قوي لحوكمة الشركات والامتثال

عززت مجموعة QNB نهجها في حوكمة الشركات والامتثال. حيث اتخذت العديد من التدابير لتعزيز استراتيجية الحوكمة للفروع والشركات التابعة في الخارج. وقد حرصت هذه التدابير على أن تكون للفروع والشركات التابعة في الخارج دليل شامل لحوكمة الشركات وتنفيذ منضبط لهذا الدليل.

كما واصلت مجموعة QNB خلال عام 2021 العمل على تطبيق التحسينات التي تم اعتمادها في عمليات حوكمة الشركات وإدارتها داخل المجموعة.

إصدار سندات خضراء بقيمة 50 مليون دولار أمريكي لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة في تركيا

لم تكتف مجموعة QNB بطرح حزمة من الأدوات الاستثمارية التقليدية الملائمة لتطلعات عملائها بل بادرت أيضاً بتطوير منتجات استثمارية وأدوات مالية جديدة صديقة للبيئة والمناخ تتسم بالاستدامة والمسؤولية.

وحرصاً منه على تعزيز محفظة الأصول الخضراء الخاصة بمجموعة QNB نجح QNB فاينانس بنك في إصدار أول سندات خضراء له في شهر يونيو 2021 بدعم من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بقيمة 50 مليون دولار أمريكي والتي تعد أيضاً أول استثمار للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في السندات الخضراء في القطاع المصرفي التركي.

ويمثل هذا الإصدار خطوة جديدة تؤكد اهتمام المجموعة، الحائزة على جائزة «الريادة في سوق السندات الخضراء في قطر»بحماية البيئة من جهة، والنجاح في حصد مكاسب متزايدة من جهة أخرى.

وخلال العام الماضي قامت مجموعة QNB بإصدار أول سندات خضراء للمجموعة خلال العام الماضي، لتكون بذلك أول سندات خضراء يصدرها بنك قطري على الإطلاق وقد حظيت باهتمام كبير من المستثمرين حيث تجاوز اجمالي الاكتتاب مبلغ 1,8 مليار دولار أمريكي، مما يعكس ثقة المستثمرين العالميين في المركز المالي المتميز لمجموعة QNB وأدائها المالي القوي.

بطاقات بنكية بمزايا عالمية

بطاقة CardFinans: تسمح هذه البطاقات لحامليها التسوق والتقسيط وانجاز جميع المعاملات المصرفية المصرفية والتسوق دون الحاجة إلى النقود وبدون بطاقة ائتمانية. كما أنها تمنحهم فرصة كسب نقاط مجانية واستخدامها في معاملات التسوق عند الدفع للمدفوعات التي لا تتجاوز 350 ليرة تركية لدى نقاط بيع QNB فاينانس وذلك بدون لمس أو الحاجة لادخال الرقم السري.

بطاقات CardFinans **الائتمانية:** تمكن هذه البطاقة حامليها من الاستفادة من أعلى مستويات الأمان أثناء التسوق وتغطية احتياجاتهم من السيولة النقدية وهي تحضى بقبول عالمي في أكثر من 170000 موقع تسوق مع إمكانية الدفع بالتقسيط والاستفادة من عروض MoneyPoint.

بطاقة CardFinans **الافتراضية:** هي طريقة آمنة وسهلة للتسوق عبر الإنترنت يمكن الحصول عليها عبر موقع البنك على الإنترنت أو خدمات QNB Mobil حيث يمكن للطالب اختيار رقم بطاقته وتاريخ انتهاء الصلاحية ورمز الحماية والبدء في الإنفاق فوراً. كما يمكن للطال تعيين الحد الائتماني لبطاقته الافتراضية بنفسه.

بطاقة CardFinans Nakit: تمكن هذه البطاقة حامليها من سحب النقود والتسوق في أي مكان في العالم في الوقت الذي يمكنهم كسب نقاط إضافية MoneyPoints مقابل مشترياتهم المسددة لدى أجهزة نقاط بيع QNB فاينانس. وتمكن هذه البطاقة من التسوق عبر الإنترنت بسرعة وأمان على مواقع التجار المتعاقدين الذين يدعمون نظام الأمان ثلاثي الأبعاد، إلى جانب سحب النقود من جميع أجهزة الصراف الآلي التي تحمل شعار Visa و MasterCard.

خدمات حصرية ومميزة لأوائل QNB

حرصت مجموعة QNB على توفير تجربة مصرفية حصرية ومميزة لأعضاء أوائل QNB في تركيا تمنحهم أرقى الخدمات وهي تشمل:

فريق مختص من مدراء العملاء: يحرص سيعمل فريقنا المتخصص من مدراء العلاقات المصرفية ذوي الخبرة المهنية العالية والكفاءة المتعمّقة في مجال الخدمات المالية على خدمة راقية مع الحرص على تحقيق احتياجاتهم المصرفية.

خدمة الأولوية

نلتزم في أوائل QNB بتقديم خدمات مصرفية سهلة ومريحة لجميع أعضائنا، لذلك تنتشر فروعنا بشكل استراتيجي في جميع أنحاء الدولة لضمان سهولة الوصول إليها. وبصفتك أحد أعضاء أوائل QNB، ستحصل على أولوية الخدمة في جميع فروع QNB.

الفوائد: بصفتك أحد أعضاء أوائل QNB، ستحظى بترحيب خاص من قبل مدير علاقات العملاء الخاص بك عندما تزور فروع أوائل QNB .

فروع فاخرة بخدمة 5 نجوم مصممة خصيصاً لخدمة أعضاء أوائل QNB

سيحظى أعضاء أوائل QNB في جميع فروع QNB الأخرى بأولوية الخدمة عند إبراز بطاقتهم أو استخدام رقم الهوية الشخصية على أجهزة تذاكر الانتظار.

يملك QNB أكثر من 60 فرعاً ومكتباً محلياً في مناطق رئيسية في الدولة.

خصم صندوق الأمانات: تمنح هذه الميزة أعضاء أوائل QNB في تركيا راحة البال لوجود استثماراتهم في أيد أمينة. كما يمكنهم الاستفادة من خصم 30% على الإيجارات السنوية لصناديق الأمانات وخصم 50% على رسوم الإيداع .

شراء وبيع الأسهم عبر FinansInvest

يمكن لأعضاء أوائل QNB الاستفادة من معدلات العمولة الجذابة في جميع معاملات شراء وبيع الأسهم من حسابات QNB Finansinvest الخاصة بهم.

خدمة التحويل النقدي: تمكن هذه الخدمة أعضاء أوائل QNB من تحويل مدخراتهم النقدية إلى QNB فاينانس من البنوك الأخرى.

تحويل الأموال مجانًا عبر «QNB Mobil» / الخدمات المصرفية عبر الإنترنت

قطر وتركيا
آفاق استثمارية واعدة

تصنيفات ائتمانية مرتفعة تعكس ملاءة مالية عالية تؤكد السمعة الدولية الراسخة لـ QNB

الدوحة – لوسيل

حافظت مجموعة QNB ، أكبر مؤسسة مالية في الشرق الأوسط وإفريقيا، على تصنيف ائتماني مرتفع يعتبر ضمن الأعلى في المنطقة طبقا لعدد من وكالات التصنيف العالمية الرائدة مثل «ستاندرد اند بورز" (A)، و«موديز" (Aa3)، و«فيتش" (A+)، بواته للحصول على جوائز عديدة من قبل كثير من الإصدارات المالية العالمية المتخصصة.

كما يعتبر QNB البنك الأعلى تصنيفاً في قطر نظراً لمكانته كبنك رائد وما يلعبه من دور هام في القطاع المصرفي القطري.

ويعكس هذا التصنيف الائتماني العالي متانة قاعدة رأس المال للمجموعة ونهجها السليم في الحوكمة، بالإضافة إلى حصافة إدارتها للمخاطر ونموذجها للأداء والتشغيل. كما يوفر لها ذلك ميزة تنافسية للوصول إلى أسواق رأس المال العالمية ويسمح لها بمواصلة خطط النمو والتوسع بما يتماشى مع استراتيجيتها.

وخلال العام الجاري، حصلت مجموعة QNB على تصنيف AA في التقييم الذي أجرته شركة MSCI لأبحاث الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وتعد MSCI شركة رائدة في توفير الأبحاث والبيانات التي تقيس أداء الشركات على أساس العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة، حيث تهدف تصنيفاتها إلى قياس قدرة الشركات على الصمود في مواجهة المخاطر البيئية والاجتماعية وقضايا الحوكمة طويلة الأجل.

وقد تم اختيار مجموعة QNB كمؤسسة رائدة في مجالها في إدارة المخاطر والفرص البيئية والاجتماعية والحوكمة، كما يعد التصنيف دليلاً على أن QNB قد طور استراتيجية استدامة هادفة تتناول جميع الموضوعات ذات الأهمية النسبية وقد نجح في تنفيذها، حيث أن ترقية التصنيف إلى AA يضع المجموعة في الربع الأعلى لمؤشرESG ، ويؤكد ريادة المجموعة في هذا المجال في القطاع المصرفي.

حافظت مجموعة QNB على مستويات جيدة من مصادر السيولة المتنوعة نظراً لما تمتاز به من ملاءة مالية عالية في الوقت الذي نجحت فيه في تنويع أدوات الدين بما في ذلك طرح سندات تقليدية واستحداث أدوات جديدة مثل السندات الخضراء.

مركز قوي لسندات QNB في الأسواق العالمية

في مطلع العام الجاري، أعلنت مجموعة QNB عن انتهائها بنجاح من إصدار سندات ضمن برنامجها لأوراق الدين متوسطة المدى «EMTN» مدرجة في سوق لندن للأوراق المالية بقيمة مليار دولار أمريكي لأجل استحقاق يبلغ 5 سنوات.

وقد حظي هذا الإصدار من سندات "Reg S" الذي تولى ترتيبه بنوك كريديه اجريكول، وكيو ان بي كابيتال، وستاندرد شارتد، وبنك ميزوهو اليابانى (كمدربن رئيسيين مشتركين) باهتمام كبير من المستثمرين على المستوى الدولي.

وبعد الإصدار جزًا من جهود المجموعة لتنويع مصادر التمويل من خلال إصدار سندات في مناطق جغرافية وأسواق جديدة وبفترات استحقاق متعددة.

كما قامت مجموعة QNB خلال عام 2019 بإصدار سندات ضمن برنامجها لأوراق الدين متوسطة المدى (EMTN) مدرجة في سوق لندن للأوراق المالية بقيمة 1.0 مليار دولار امريكي لأجل استحقاق يبلغ 5 سنوات. وبعد الإصدار جزءا من جهود المجموعة لتنويع مصادر التمويل من خلال إصدار سندات في مناطق جغرافية وأسواق جديدة وبفترات استحقاق متعددة.

وقد حظي هذا الإصدار من سندات Reg S الذي تولى ترتيبه Credit Agricole CIB و HSBC و Mizuho و QNB Capital و Standard Chartered Bank (كمدراء رئيسيين مشتركين) باهتمام كبير من المستثمرين على المستوى الدولي. ويؤكد هذا النجاح مدى الثقة التي يضعها المستثمرون الدوليون في استراتيجية مجموعة QNB وقوة وضعها المالي.

و قامت المجموعة في وقت سابق أيضاً بإصدار سندات في أسواق المال العالمية ضمن برنامجها لأوراق الدين متوسطة المدى (EMTN Program)، حيث تمكنت المجموعة بتاريخ من استكمال عملية الإصدار بمبلغ مقداره 1.0 مليار دولار أمريكي يستحق بعد 5 سنوات بسعر فائدة ثابت يبلغ 3.5 %. وقد حظي هذا الإصدار الذي تم وفق معايير Reg S باهتمام واسع من قبل المستثمرين حول العالم حيث تجاوز إجمالي الاكتتاب مبلغ 3.0 مليار دولار أمريكي.

وقد تم إصدار هذه السندات من خلال تجمع لمدراء رئيسيين لعملية الإصدار تتألف من ANZ و Barclays Bank PLC و Credit Agricole CIB و Deutsche Bank و ING و QNB Capital LLC و Standard Chartered Bank.

أول بنك قطري على الإطلاق يصدر سندات خضراء

وخلال العام الماضي، نجح QNB في إصدار أول سندات خضراء بقيمة 600 مليون دولار أمريكي ضمن برنامجه لأوراق الدين متوسطة المدى، ليصبح بذلك أول بنك قطري على الإطلاق يصدر سندات خضراء.

وقد تم إصدار السندات الخضراء في شكل سندات ممتازة غير مضمونة مع مدة استحقاق تبلغ 5 سنوات كما تم إدراج السندات في بورصة لندن ضمن فئة سوق السندات المستدامة و توظيف عائداتها في تمويل و/او إعادة تمويل المشاريع الخضراء.

وكان هذا الإصدار قد حظي باهتمام كبير من المستثمرين على المستوى الدولي، حيث تجاوز إجمالي الاكتتاب مبلغ 1,8 مليار دولار أمريكي، مما يعكس ثقة المستثمرين العالميين في المركز المالي المتميز للمجموعة وادائها المالي القوي.

كما يعتزم QNB إصدار تقارير عن تخصيص العائدات وتأثير الفئات المؤهلة بناءً على مؤشرات الأداء الرئيسيّة ذات الصلة. وأصدر QNB تقرير الاستدامة الأول في عام 2018، وأنشأ إطار عمل للسندات المُستدامة في فبراير 2020، وأصدر أوّل سندات خضراء في 22 سبتمبر 2020ومنذ ذلك الحين، دأب على تحديث إطار العمل الخاصّ به لتوسيع استخدام العائدات (كل من قائمة الاستثناءات ومعايير الأهلية) لمُعالجة قضايا مثل جائحة كورونا (كوفيد19-).

وتبلغ قيمة إجمالي محفظة QNB الخضراء المُؤهلة التي تمّ التحقق منها أكثر من مليار دولار أمريكي (أقل من 1% من إجمالي محفظة القروض الخاصة به)، مع حصول المشاريع الموجودة في المملكة المتحدة على أكبر قدر من التمويل. ونتوقّع أن تزداد محفظة القروض الخضراء والإجتماعية كنسبة من قروض QNB، نظرًا لكون الاستدامة ركيزةً أساسية في استراتيجية البنك.

السندات الخضراء لـ QNB تعكس التزامه بالتنمية المستدامة

قالت وكالةُ التصنيف الائتماني العالمية S&P إنّ إطار السندات الخضراء والاجتماعية وسندات الاستدامة لـ QNB يتماشى تمامًا مع المكوّنات الأربعة لمبادئ السندات الخضراء، والمكوّنات الأربعة لمبادئ السندات الاجتماعية، المشار إليها مُجتمعةً بالقواعد الإرشادية لسندات الاستدامة.

وقالت S&P للتصنيفات العالمية إن التطابق الكامل يعكس التزام البنك بالتنمية المُستدامة، والاستفادة من قدراته في تمويل المشاريع التي يمكن أن تحدث تأثيرًا مُلموسًا في أماكن تواجده. ويُحدد إطار عمل السندات عملية تقييم المشاريع واختيارها في QNB، ويقدم تفاصيل حول كيفية مُوافقة لجنة السندات الخضراء والاجتماعية وسندات الاستدامة التابعة للبنك على محفظة المشاريع المُؤهلة والإشراف عليها.

نتائج مالية قوية

واصلت مجموعة QNB تحقيق نمو مستدام ومربح يعززه تواجدها الدولي المتميز وقوة علامتها التجارية حيث بلغ صافي الربح 6,8 مليار ريال قطري (1,9 مليار دولار أمريكي) للستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2021، بزيادة نسبتها 6% مقارنة بالعام السابق. كما ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 10% منذ 30 يونيو 2020 ليصل إلى 1,065 مليار ريال قطري (293 مليار دولار أمريكي)، كما ارتفع الدخل التشغيلي بنسبة 6% إلى 13,6 مليار ريال قطري (3,7 مليار دولار أمريكي)، مما يعكس نجاح QNB في تحقيق نمو قوي ومستدام في مختلف مصادر الدخل.

وكان المصدر الرئيسي لنمو إجمالي الموجودات هو القروض والسلف التي نمت بنسبة 6% لتصل الى 747 مليار ريال قطري (205 مليار دولار أمريكي). ومن الجانب التمويلي، قامت مجموعة QNB بالاستمرار بتنويع مصادر التمويل مما أدى الى زيادة ودائع العملاء لتبلغ 767 مليار ريال قطري (211 مليار دولار أمريكي).

كما استمرت المجموعة بأخذ العديد من المبادرات التي تهدف الى تخفيض المصاريف وايجاد مصادر مستدامة لتوليد الدخل. وقد ساعد ذلك على تحسن نسبة الكفاءة (نسبة التكلفة إلى الدخل) لتبلغ 22,9% كما في 30 يونيو 2021، والتي تعتبر واحدة من أفضل النسب بين المؤسسات المالية الكبيرة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

وقامت مجموعة QNB خلال النصف الأول من عام 2021 بزيادة مخصصاتها لخسائر القروض بمبلغ 2,9 مليار ريال قطري (793مليون دولار أمريكي). وبالرغم من ذلك، بلغ معدل القروض غير العاملة كنسبة من إجمالي محفظة القروض مستوى 2,3% كما في 30 يونيو 2021، وهو من بين أدنى المعدلات على نطاق البنوك الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، الأمر الذي يعكس الجودة العالية لمحفظة القروض وفعالية سياسة إدارة المخاطر الائتمانية. وقد ساهم ذلك في وصول نسبة تغطية القروض غير العاملة الى مستوى 108% كما في 30 يونيو 2021، الأمر الذي يعكس استمرار النهج المتحفظ الذي تتبناه المجموعة تجاه القروض المتعثرة.

كما ارتفع إجمالي حقوق المساهمين إلى 98 مليار ريال قطري (27 مليار دولار أمريكي)، بزيادة 6% عن يونيو 2020. وبلغ العائد على السهم 0,68 ريال قطري (0,19 دولار أمريكي).

في 30 يونيو 2021، أعلنت مجموعة QNB عن مستويات قوية لرأس المال تم قياسها من خلال نسبة كفاية رأس المال (CAR) التي بلغت 18,8% وهي نسبة أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية لمصرف قطر المركزي ولجنة بازل.

قطر وتركيا
آفاق استثمارية واعدة

نجاح استراتيجية مجموعة QNB

التوسع الدولي للمجموعة

الافتتاح الرسمي لفرع QNB في هونغ كونغ

في يوليو 2021، افتتحت مجموعة QNB رسمياً فرعها في هونغ كونغ، أحد أهم المراكز المالية و إحدى أكثر الأسواق الجاذبة للاستثمار في العالم.

ويأتي ذلك في إطار استراتيجية المجموعة للتوسع في أسواق ذات مواقع استراتيجية تتميز ببنية تحتية جيدة ومناخ آمن للاستثمار ومواصلة تنويع مصادرها للإيرادات والأرباح في أسواق منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب شرق آسيا تحديداً.

ويتواجد في هذه السوق الجديدة، يسعى QNB إلى ترسيخ مكانته كبنك ذو سمعة جيدة للعملاء الذين لديهم تدفقات تجارية واستثمارات بين هونغ كونغ والشرق الأوسط وإفريقيا و جمهورية الصين الشعبية.

يهدف الفرع إلى تسهيل الأعمال التجارية عبر الحدود من خلال مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية للشركات، ومنتجات الخزينة والاستثمارات، وحلول النقد الأجنبي، واستراتيجيات القروض المجمعة، وتمويل المشاريع.

وستكون هونغ كونغ بمثابة بوابة عملاء المجموعة للبر الرئيسي للصين وعموم آسيا. وتعد هونغ كونغ مركزاً تجارياً رئيسياً بما قيمته 1,077.5 مليار دولار أمريكي من الواردات والصادرات.

كما سيسهم الفرع بشكل وثيق في الشبكة العالمية للمجموعة، وتحديداً فرع سنغافورة والمكتب التمثيلي في شنغهاي. وسيقدم الاستشارات لعملاء QNB في الصين حول تنمية أعمالهم الخارجية انطلاقاً من هونغ كونغ، إلى جانب التنسيق مع سنغافورة لتغطية منطقة جنوب شرق آسيا.

وفي إطار خطتها لتصبح أحد البنوك الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب شرق آسيا، يعكس تواجد المجموعة في هونغ كونغ التزامها بتطوير استراتيجية ناجحة للتوسع في أسواق جديدة استناداً لرؤية وفهم عميقين.

هذا ويتواجد QNB في آسيا من خلال فروعه في سنغافورة والهند وشركته التابعة في إندونيسيا ومكاتبه التمثيلية في الصين وفيتنام وميانمار.

شبكة دولية متنامية

تتواجد مجموعة QNB، من خلال فروعها وشركاتها التابعة، في أكثر من 31 بلداً عبر ثلاث قارات حول العالم، حيث تقدم مجموعة شاملة من أحدث المنتجات والخدمات المصرفية لعملائها. ويعمل في المجموعة ما يزيد عن 28,000 موظف يعملون في أكثر من 1,000 فرع ومكتب تمثيلي، بالإضافة إلى شبكة واسعة من أجهزة الصراف الآلي تزيد عن 4,600 جهاز.

تنويع الخطط الإستثمارية

تواصل مجموعة QNB خطتها الاستثمارية بنجاح مع حرصها على توسيع شراكاتها الدولية بما يعزز فرص النمو المستدام وهو ما بوأها لنيل جائزة «أفضل أمين حفظ فرعي للاستثمار في قطر» لعام 2021.

تعزيز فرص النمو المستدام

وقعت المجموعة على هامش فعاليات منتدى سان بطرسبورغ الاقتصادي الدولي، مذكرة تفاهم مع شركة (VTB) كابيتال للاستثمارات التابعة لمجموعة (VTB) الروسية تهدف إلى الأعمال بين الجانبين في مجالات أسواق الدين والأسهم والعقارات. ووفقا للمذكرة، سيعمل الجانبان على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وإنشاء مجموعة من العروض للمستثمرين الدوليين.

ويمكن لهذه الخطوة الهامة المساهمة في دفع عجلة إدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية في مجالات أسواق الدين والأسهم والعقارات، ومن المتوقع أن يحظى الصندوق الروسي الذي سيركز على الاستثمارات في الاقتصاد القطري بشعبية كبيرة.

QNB أفضل أمين حفظ فرعي للاستثمار في قطر لعام 2021

كما نجح QNB في تطوير خدمات أمناء الحفظ وطرح مجموعة متكاملة من المنتجات المبتكرة والمخصصة لمعاملات سوق الأوراق المالية وشركات الوساطة، إلى جانب الالتزام بمبادئ الحوكمة الرشيدة للشركات وأفضل الممارسات بما ساهم في ارتفاع عوائد الاستثمار وتعزيز فرص النمو المستدام على المدى الطويل في الأسواق الإقليمية التي يعمل فيها وهو ما بواه لنيل جائزة «أفضل أمين حفظ فرعي للاستثمار في قطر» لعام 2021 التي تمنحها سنويا مجلة «غلوبال فاينانس» تقديرا لأفضل مقدمي الخدمات المصرفية في الأسواق المحلية والإقليمية.

ملحق تصدره لوسيل إصدار خاص بذكرى تاسيس الجمهورية التركية بالتعاون مع السفارة التركية بالدوحة

قطر وتركيا
آفاق استثمارية واعدة

استثمارات مجموعة QNB في تركيا تعزز مركزها المالي القوي

تعتبر مجموعة QNB ، أكبر مؤسسة مالية في الشرق الأوسط وإفريقيا، من أكبر المستثمرين في السوق المالية التركية حيث استحوذت في 2016 على حصة بنسبة 99,88% في «فاينانس بنك» التركي حاليا QNB فاينانس بنك، خامس أكبر بنك مملوك للقطاع الخاص في تركيا.

وتمثل عملية الاستحواذ على QNB فاينانس بنك أحد الاستثمارات الذكية والاستراتيجية للمجموعة ,خطوة رئيسية ضمن استراتيجيتها للتوسع الدولي ، بما يعزز مركزها المالي القوي ويعكس في نفس الوقت متانة الشراكة القطرية التركية في شتى المجالات.

ويعتبر «فاينانس بنك» خامس أكبر بنك مملوك للقطاع الخاص في تركيا من حيث إجمالي الموجودات وودائع العملاء والقروض. وقد نما البنك وتطور بمرور السنوات ليصبح مؤسسة مصرفية رائدة بفريق إدارة متميز يتمتع بالكفاءة والخبرة. وتضم شبكة فروع البنك أكثر من 620 فرعاً ويعمل لديه ما يربو عن 12 ألف موظف مع قاعدة عملاء تزيد عن 5,3 مليون عميل. وبلغ إجمالي الموجودات كما في 31 مارس 2016 مبلغ 32,0 مليار دولار أمريكي. كما بلغت القروض والودائع ما قيمته 21,8 مليار دولار أمريكي و 17,3 مليار دولار أمريكي على التوالي. وبلغ إجمالي حقوق الملكية مبلغ 3,8 مليار دولار أمريكي، و ذلك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أدوات استثمارية مبتكرة لتنمية الثروات

في إطار حرصها على تشجيع عملائها على تنويع استثماراتهم في الأسواق الأجنبيّة، تعمل مجموعة QNB على تطوير أفضل الأدوات الاستثمارية التي تدعم تطلعات عملاءها من الأفراد والشركات في السوق التركية.

ويوفر QNB فاينانس بنك مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية الاستثمارية وهو يضم فريق عمل متخصص ذو خبرة واسعة في العمليات المصرفية للشركات والخدمات الاستشارية. وتتمثل أبرز هذه الأدوات الاستثمارية في : أذون الخزانة والسندات الحكومية: وهي عبارة عن سندات دين صادرة عن خزانة جمهورية تركيا بالليرة التركية أو بالعملة الأجنبية ؛ وأدوات الاستثمار متوسطة وطويلة الأجل التي تمكن العملاء من الأفراد والشركات من تقييم أموالهم. كما تمكنهم من الاستثمار على المدى المتوسط والطويل أو تحويل هذه الأدوات الاستثمارية إلى نقد دون انتظار تاريخ الاستحقاق واقتناص فرص الاستثمار البديلة في الأسواق.

الأذون والسندات البنكية: هي أدوات استثمار سائلة لا تعتمد على حلول أجل الاستحقاق بل على ظروف السوق الآنية مما يجعلها أداة مثلى للتداول في سوق

السندات كما أن الاحتفاظ بها يدر عائدًا محددا كما أنها تمنح لأصحابها عائدًا إضافيًا مقارنة بأذون الخزانة والسندات الحكومية. سندات اليوروبوند: هي عبارة عن أداة دين طويلة الأجل معروضة للبيع من قبل الحكومة أو المؤسسات من خلال العملات الأجنبية في الأسواق الدولية للاقتراض من الخارج. وهي أداة مصممة للمستثمرين الذين يفضلون تقييم مدخراتهم في أدوات استثمار العملات الأجنبية (يتم إصدارها بشكل عام بالدولار الأمريكي أو اليورو) والتفكير في الاستثمار على المدى الطويل حيث يتراوح أجل الاستحقاق بشكل عام ما بين 5-30 سنة. وهي تعتبر أداة استثمار مناسبة للأشخاص أو الشركات الراغبين في الاستثمار بالعملة الأجنبية لفترات طويلة ويتم تداولها في الأسواق الدولية. وعلى الرغم من أن سندات اليوروبوند هي استثمارات طويلة الأجل ، إلا أنها تقدم ميزة التصفية قبل نهاية الاستحقاق كما هو الحال في أذون الخزانة والسندات الحكومية. الصناديق: وهي تتفرع إلى صناديق الاستثمار المشترك التي تهدف إلى استثمار أموال الصندوق في الأوراق المالية من خلال إدارة متخصصة وعلى أساس توزيع مخاطر الاستثمار، وصناديق الاستثمار مضمونة الرأس مال التى توفر درجة منخفضة من المخاطرة بسبب ضمان صافى قيمة الأصول و الصناديق الاستثمارية المتداولة وهي نوع من أنواع الاستثمار التي من خلالها يتم متابعة مجموعة من المؤشرات، السندات، السلع وأدوات مالية أخرى مدمجة في سلة من الأصول

المحافظ الخاصة: تتوزع إلى: محافظ حذرة تضمن عائد الودائع من خلال تقييم الجزء الأكبر من مدخرات العملاء في شكل ودائع ومنتجات مماثلة ويتم تقييم الجزء المتبقي بأدوات مثل أذون الخزانة والسندات الحكومية وسندات القطاع الخاص بما يتماشى مع ظروف السوق. محافظ ديناميكية يتم فيها تقييم ما يصل إلى 20% من مدخرات العملاء في شكل أسهم يتم تداولها في ظروف السوق الإيجابية. كما يمكن تقييم ما يصل إلى 100% من المدخرات في أدوات استثمار الدخل الثابت في ظروف السوق السلبية. محافظ ديناميكية تهدف إلى تحقيق عائد يتجاوز معيار مؤشري 10% BIST 100» و «90% KYD ، ويتم تقييمها بنسبة تصل إلى 20% ، فلا يوجد خطر خسارة في رأس المال. وتناسب هذه المحفظة للمستثمرين الذين يرغبون في ضخ استثماراتهم في البورصة ، أو المستعدين للمخاطرة ولكنهم يواجهون صعوبة في اختيار الأسهم ، أو ليس لديهم معرفة بالبورصة أو يجدون صعوبة في متابعة اتجاهات السوق.

خدمات مصرفية مبتكرة تعزز ريادة مجموعة QNB في السوق التركية

طور QNB مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية المبتكرة والتنافسية المخصصة للأفراد والشركات في السوق التركية، بما يعزز مكانته الرائدة في القطاع المصرفي في المنطقة.

الخدمات المصرفية للشركات

تقدم مجموعة QNB خدمات متنوعة لأبرز الشركات التركية والشركات متعددة الجنسيات التي يبلغ حجم مبيعاتها السنوية 300 مليون ليرة تركية مع مراعاة أعلى مستويات الخدمات المهنية المقدمة لعملائها من الشركات بما يتماشى مع جميع احتياجاتهم المصرفية وتقديم حلول مصممة خصيصًا لهم. كما صمم البنك خدمات مصرفية تجارية للشركات المحلية والشركات القابضة والشركات متعددة الجنسيات العاملة في تركيا وخارجها موزعة على 4 مكاتب إقليمية و 39 فرعًا تجاريًا تقع في 16 مقاطعة رئيسية في تركيا ويتراوح حجم مبيعاتها السنوي بين 60 مليون ليرة تركية و 300 مليون ليرة تركية. وتحقيقًا لهذه الغاية ، يعتمد البنك نهجًا موجهًا للعملاء عبر حلول مصممة خصيصًا واستراتيجية تعاون طويلة الأمد. كما يوفر QNB حلول إدارة النقد لتلبية احتياجات عملائه من الشركات في جميع مراحل أعمالهم عبر حزمة من المنتجات والخدمات التي تهدف لموازنة التحصيلات والمدفوعات وتوفير تدفق نقدي منتظم وفعال.

QNB فاينانس بنك أول بنك في تركيا يدمج الشركات الصغيرة والمتوسطة في نموذج أعماله

نجح QNB فاينانس بنك في أن يصبح أول بنك في تركيا يقوم بدمج الشركات الصغيرة والمتوسطة في نموذج أعماله حيث قام بتقسيم الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى قسمين : الشركات متناهية الصغر من جهة والشركات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى. كما طور أيضًا نماذج خدمات مخصصة للصناعات الزراعية والسياحة في تركيا.

ويمثل توظيف التكنولوجيا الحديثة أحد أسباب نجاح البنك في تطوير الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي الوقت الذي تقدم فيه معظم البنوك في تركيا خدماتها المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال فروعها ، وفر QNB فاينانس بنك نموذجًا قريباً للعملاء يجمع بين الخدمات المقدمة في الفرع والقنوات الرقمية. وبالإضافة إلى الوحدة السحابية للشركات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في البنك ، تم تضمين خدمة جديدة تسمى «الجسر الرقمي» Digital Bridge في هذا النموذج الذي يسهل التحول الرقمي للشركات الصغيرة من خلال تزويدها بمنتجات فرعية مثل المحاسبة والفواتير وحلول الموارد البشرية حتى يتمكنوا من الاستفادة من الفرص الرقمية الفريدة.

حلول استباقية للشركات الصغيرة والمتوسطة خلال جائحة كوفيد - 19

واصل QNB فاينانس بنك دعمه للشركات الصغيرة والمتوسطة منذ بداية جائحة كوفيد-19 ، مما أتاح لعملائه فرصة تأجيل سداد قروضهم لمدة ثلاثة أشهر تم تمديدها لمدة 3 أشهر أخرى عند الضرورة. وقد استفاد ربع عملاء البنك من الشركات الصغيرة والمتوسطة من هذه الفرصة، مما ساعدهم على التغلب على مشاكل التدفق النقدي.

اعتراف عالمي بجهود QNB في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة

نال QNB فاينانس بنك جائزة أفضل بنك للشركات الصغيرة والمتوسطة في وسط وشرق أوروبا لـ «جوائز التميز لعام 2020» التي تمنحها مجلة يوروموني. ويأتي فوز البنك بهذه الجائزة المرموقة تقديراً للحلول المالية والرقمية الرائدة التي وفرها لعملائه من الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى حزمة دعم القروض التي تهدف إلى حماية هذا القطاع في إطار استراتيجيته الاستباقية خلال جائحة كوفيد-19. وهي تمثل قيمة مضافة لسجل المجموعة الحافل بأرقى الجوائز المقدمة من كبريات المؤسسات والإصدارات المالية العالمية.

برنامج COSME

بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والصندوق الأوروبي المشترك ،أطلق QNBفاينانس بنك منتجاً جديداً لقروض المؤسسات يهدف إلى تنمية وتوسيع أعمال عملائه بما يدعم القدرة التنافسية واستدامة المؤسسات وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال ومساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على النمو. ويمكن للمؤسسات المؤهلة التقدم للحصول على قرض تجاري مقسط لمدة 1-5 سنوات اعتمادًا على مصداقيتها من خلال الاستفادة من معدلات وشروط الفائدة المربحة من خلال زيارة فروع البنك للحصول الدعم المالي الذي تحتاجه.

حلول رقمية مبتكرة لقطاع الأعمال

طور QNBفاينانس بنك مجموعة متكاملة من الحلول الرقمية تهدف إلى تسهيل المعاملات المالية اليومية لقطاع الأعمال على نطاق واسع في تركيا من بينها برنامج FinansPOS للتفويض عبر الإنترنت وهو يقوم بإنشاء مستندات المبيعات عن طريق الإرسال الإلكتروني لتفاصيل بطاقات الائتمان أو معاملات البطاقات المصرفية. يقدم خصومات وخيارات تقسيط من 2 إلى 12 شهرًا ، لحاملي CardFinans. وبرنامج FinansMailOrder الذي يقوم بمعالجة الطلب فوراً عبر البريد ، أو شراء السلع / الخدمات عن طريق الجوال أو أمر كتابي من حامل البطاقة ، دون زيارة مكان العمل على نطاق واسع في تركيا. فيما توفر FinansWebPOS وهي محطة نقاط بيع افتراضية بيئة آمنة لمواقع الإنترنت لبيع السلع والخدمات لعملائها عبر الإنترنت باستخدام بطاقة ائتمان. وقد تم تصميم هذه الأدوات لتلبية جميع معايير التجارة الإلكترونية والأمن التي وضعتها Visa و MasterCard و Europay، بالإضافة إلى متطلبات أي لوائح محتملة يمكن اعتمادها في جميع أنحاء العالم للمعاملات الإلكترونية. كما يعد QNBفاينانس أول بنك في تركيا يقدم خدمة بيع معفاة من الرسوم الجمركية على متن الطائرة عن طريق بطاقة الائتمان ، من خلال محطات نقاط البيع التي تعمل دون اتصال بالإنترنت.

الخدمات المصرفية الزراعية

يلبي QNBفاينانس بنك المتطلبات والتوقعات المتغيرة باستمرار للعاملين في قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية في تركيا من خلال الخدمات المصرفية الزراعية. حيث يقدم البنك القروض الزراعية والحيوانية الجذابة كحلول مميزة مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات القطاع المالية والاستثمارية مع شروط استحقاق وسداد ملائمة.

بالإضافة إلى ذلك، وفر البنك منتجات استثمارية لتنمية المدخرات والأموال تمكن العاملين في هذا القطاع من استثمار مدخراتهم لتحقيق عائد مرتفع على المدى القصير ،وكسب عوائد صافية مستمرة. ويمثل حساب العملات الأجنبية المحمي منتجاً مصرفياً فريدً بالعملة الأجنبية حيث يقدم الحماية لعملائه عن أي خسائر قد

الخدمات المصرفية للأفراد

تقدم مجموعة QNB لعملائها الأفراد في تركيا تجربة مصرفية مجزية تلبي مختلف احتياجاتهم المالية وتضمن لهم خدمات شخصية لا مثيل لها مع مجموعة واسعة من منتجات الحسابات والودائع والقروض والبطاقات، بالإضافة إلى المنتجات الاستثمارية والتامين وصناديق الأمانات وغيرها.

■■ تجربة مصرفية مجزية مع حلول الادخار المتنوعة

وتمنح منتجات الودائع باقة واسعة من الخيارات المصممة لملائمة الاحتياجات الخاصة للعملاء بكل مرونة حيث يمكن حساب Daily Yield العملاء من جني أرباح نظراً لما يمنحه من أسعار فائدة مميزة وحصرية لجميع أنواع المعاملات اليومية. ويتميز حساب التوفير بسهولة السحب في أي وقت من حساب الوديعة تحت الطلب في الوقت الذي يستمر فيه المودعون في تحقيق الفوائد على حساب الوديعة لأجل بأسعار فائدة تنافسية. كما يتيح حساب الإيداع إلكتروني الذي يمكن فتحه بكل بساطة عبر الجوال أو موقع الإنترنت فرصة الاستفادة من أرباح فورية بأسعار فائدة مناسبة. في حين يوفر حساب الوقت المرن خيارات سحب مرنة وأسعار فائدة طويلة الأجل على المدخرات مع كسب الفوائد أيضاً في حالة السكب المبكر. ومع حساب الوديعة لأجل متعدد العملات ، يمكن للعملاء التحويل كل يوم بين 6 عملات مختلفة وكسب فائدة يومية في الأثناء. في يمنح حساب الرواتب أرباحاً الشهرية من الفوائد في حساب الإيداع تحت الطلب الخاص بالعملاء، كإيرادات إضافية.

■■ خدمات مصرفية مصممة لملاءمة جميع الاحتياجات

تشمل هذه المنتجات والخدمات قروض المستهلكين وهي قروض مصممة خصيصاً لتلبية جميع احتياجات عملاء البنك في تركيا بدءاً من تغطية مصاريف تعليم الأبناء وصولاً إلى التخطيط لرحلات السفر مع خيارات سداد مرنة تصل إلى 36 شهرًا وموافقة سريعة في غضون يوم عمل واحد كما يمكن لعملاء QNB فاينانس الأجانب المقيمين في تركيا والذين لديهم دخل ثابت في تركيا الاستفادة من هذه القروض.

وقد طور البنك العديد من الحلول المصرفية الرقمية الحديثة التي تسمح بتسجيل طلب للحصول على رصيد عبر الإنترنت من خلال موقع البنك أو خدمات QNB المصرفية عبر الجوال. كما يمكنهم التقدم بطلب للحصول على رصيد على مدار الساعة عبر مركز الاتصال الخاص بالبنك.

كما وفر أيضاً خدمة السحب على المكشوف يمكن من الحصول على حد ائتماني محدد للاحتياجات النقدية للعملاء، ودفع الفواتير تلقائيًا، والتسوق باستخدام بطاقة الخصم. وهو يوفر الراحة لسحب النقود أو الأموال على أقساط والتسوق. ومن جهة أخرى، تمتاز قروض السيارات بأنها الأكثر تنافسية في السوق التركية كما أنها تتيح خطط سداد مرنة تناسب ميزانية العملاء.

خدمات مصرفية لامتلاك منزل الأحلام في تركيا

توفر مجموعة QNB حلولاً وخدمات مصرفية حصرية لتمويل منزل الأحلام في تركيا بأفضل المزايا حيث تسمح خدمة حسابات تركيا العالمية لأعضاء أوائل QNB بفتح حساب مع QNB فاينانس في تركيا من خلال TVDR المتخصص في قطر مع مجموعة من الخدمات الحصرية المخصصة للأفراد ذوي الملائة المالية العالية الذين يتوقون إلى علاقة مصرفية متميزة. وتشمل الخدمات الحصرية التي يقدمها QNB فاينانس بنك:

■ فتح حساب مجاني بأي من العملات التالية: الدولار الأمريكي أو اليورو أو الليرة التركية

■ تحويل مجاني بين الحسابات في QNB قطر و QNB فاينانس تركيا

■ بطاقة خصم مجانية للاستخدام المحلي في تركيا أو في الخارج

■ إجراء المعاملات المصرفية عن طريق خدمك Q N B فاينانس بنك المصرفية الإلكترونية

■ مدير علاقات مخصص لتلبية الاحتياجات المصرفية الشخصية في تركيا

■ امكانية الاطلاع والتحويل على الحساب العالمي من خلال خدمات QNBالمصرفية عبر الإنترنت والجوال

■ أعلى مستويات الخدمات المصرفية المبنية على خبرة مصرفية استثنائية

■ القروض العقارية العابرة للحدود في تركيا تمنح عملاء البنك أفضل فرص الاستثمار في السوق العقاري في تركيا بالمزايا التالية:

■ متاح على العقارات السكنية المكتملة*

■ متوفر لعملاء أوائل QNB القطريين

■ أسعار فائدة تنافسية

■ القرض العقاري يبدأ من 185,000 ريال قطري

■ فترة سداد حتى 15 عاماً*

■ إجراءات سهلة وفعّالة

■ تنفذ الإجراءات في قطر

■ كما يمثل برنامج Global Recogniton من أوائل QNB أحد أبرز الخدمات الحصرية التي تقدمها مجموعة QNB لامتلاك عقار في تركيا.

ويوفر QNB فاينانس بنك خدمات استشارية في جميع مراحل التخطيط وصولاً إلى تملك منزل الأحلام في تركيا حيث أنها تساعد العملاء على اتخاذ أفضل القرارات في كل خطوة من خطوات عملية الإقراض.